٢ – على هامش الدفاع عن الشرق الأوسط

للدكتور عمر حليق

سياسة توازن القوى

تشهد السياسة الدولية اليوم بعثا جديدا لمبدإ «توازن القوى» وهو مبدأ دبلوماسى قديم اتبعته الدول الكبرى فى القرن الثامن عشر وحققت به فترة هدوء نسبي فى العلاقات الدولية تختلف عن الفترة التى مر بها القرن العشرون بحروبه وثوراته ومشاكله العويصة التى تفوق حروب القرون السالفة ومشاكلها فى العدد والخطورة

ومبدأ « توازن القوى » كان ولا يزال علما على أسوإ ما فى الدبلوماسية الدولية من قساوة وانتهازية . ففى ظل هذا المبدإ استطاعت الدول الكبرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن تتقاسم النفوذ وأن توطد لنفسها فترة هدوء نسبي ساعدها على إخضاع الشعوب المستضعفة فى آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية واستغلالها استغلالا سياسيا واقتصاديا الاستعمار علم عليه

ويبدو أن موجات التحرر والانطلاق التى جاءت نتيجة لازدياد الوعى السياسى والفكرى الذى اجتاح العالم فى أوائل القرن العشرين — هذه الموجات استطاعت أن تزعزع أركان مبدإ « توازن القوى » وأن تقصم عرى هذا التواطؤ الذى هيمن على سياسة الدول الكبرى التى كانت تتكتل فى مجموعات سياسية وعسكرية لتقتسم النفوذ فى الميدان الدولى وتظل كل كتلة رقيبة على مطامع الأخرى لئلا يضيع على أى منها جزء من هذا النفوذ سواء فى الدبلوماسية الدولية أم فى مجال الاستعمار والتوسع الاقتصادى

ولما وقعت الواقعة وانفكت عرى هذا التكتل وخرجت روسيا القيصرية والإمبراطورية الإسبانية من ميدان التنافس واختل ميزان القوى الدولية بين الدول الكبرى وطمحت ألمانيا القيصرية أولا والهتلرية بعد ذلك لأن تنافس الكتلة الإنجلو فرنسية فى مجال السيادة الدبلوماسية على العالم الحر وعلى العالم المستعبد ؛ أخذت العلاقات الدولية تمر فى طور السياسة الانفرادية التى تحاول فيها كل دولة أن تحقق لنفسها أكبر قسط من النفوذ على حساب أى دولة أخرى ولو كانت هذه الدولة تشاركها الأهداف وتشاطرها مبدأ الاستعمار وتجاريها فى السلوك التجارى والأيديولوجية السياسية

وفى المرتين اللتين حاولت فيهما الكتلة — الإنجلو فرنسية أن تقضى على النفوذ الألمانى كانت عوامل الشقاق بين الإنكليز والفرنسيين تلعب دورا هاما فى توجيه السياسة العالمية . وقد برز هذ الشرق فى أعقاب الحرب العالمية على أشده فى قضية سوريا ولبنان وفى مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة التى كانت سياسة بريطانيا إزاءها تختلف إلى حد بعيد عن سياسة الفرنسيين

ولما أن دخل الاتحاد السوفيتى دخول العملاق إلى المجتمع الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة أخذت العلاقات الدولية تمر فى طور جديد كان مشجعا على إحياء مبدإ سياسة توازن القوى وبعثها من جديد . فالأيديولوجية السوفييتية وإن كانت لا تنص على مبدإ توازن القوى إلا أنها تحتوى على مبادئ أبعد من هذا المبدإ — مبادئ تؤكد بأن لا مجال للوطن الشيوعى الأم (وهو الاتحاد السوفيتى) إذا أراد أن يعيش سالما معززا إلا إذا تم تحويل العالم بأسره إلى النظام الشيوعى

ومهما حاولنا أن نعلل الأسباب الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التى دعت إلى ازدياد التوتر بين روسيا السوفيتيه وحلفاء الغرب فى عالم ما بعد الحرب العالمية الأخيرة فلا سبيل إلى الإنكار بأن مبدأ التوسع الشيوعى يستند إلى هذه النقطة الجوهرية فى تعاليم ماركس وشرح لينين وستالين عليها — هذه النقطة هى ضمان السلامة والاستقرار للاتحاد السوفيتى بتوطيد الشيوعية فى العالم بأسره على أن يتم ذلك بالتدريج . وفعلا لم يجد الاتحاد السوفيتى صعوبة فى السعى لتحويل المناطق الجغرافية المجاورة له إلى حصون شيوعية كما تشهد بذلك مجموعة الدول الشيوعية فى شرق أوربا وفى البلقان وفى الشرق الأقصى (فى الصين وكوريا الشمالية ومنغوليا والتبت) . وبذلك استطاع الاتحاد السوفيتى إيجاد

كتلة سياسية شديدة البأس والحول لا يواجهها فى المجتمع الدولى كتلة مماثلة فى القوة والنفوذ

وكانت هذه الوضعية فى حد ذاتها بعثا لمبدإ « توازن القوى » الذى أقام به ساسة القرنين الثامن والتاسع عشر — وسواء جاء ميلاد هذه الكتلة الشيوعية الجديدة عفوا أم كان أمرا مدبرا فالذى يعنينا منه أنه استدعى ميلاد كتلة دولية قوية الدعائم شديدة الحول لها فى ميزان القوى العالمية اعتبار هام

وهنا يجب أن نستذكر بأن العائلة الدولية فى المراحل النهائية فى الحرب العالمية الأخيرة وجدت نفسها موجوعة الضمير مثخنة الجراح مثقلة بالأعباء الإنسانية والاقتصادية والسياسية والمشاكل العاطفية والفكرية التى تعترى المجتمع الإنسانى فى أعقاب الحروب الكبرى . ولذلك ساد تفكير صناع السياسة والحرب فى الدول الكبرى والصغرى على السواء اتجاه جديد يحاول أن يوطد دعائم السلم فى عالم ما بعد الحرب الثانية على أساس التكتل الجماعى — تكتلا حاولت عصبة الأمم المتحدة أن تحققه فى عالم مابعد الحرب الأولى إلا أنها فشلت، وذلك لأن أفكار الدول وقلوبها لم تكن مهيأة بعد لهذه التجربة فى العمل المشترك والثقة المتبادلة فى تنسيق العلاقات الدولية على أساس الضمان المشترك وتسيير دفة الشؤون العالمية على بوصلة القانون الدولى كما عبر عنه دستور عصبة الأمم المتحلة ولوائح أعمالها الداخلية

وقال الناس إن ويلات الحرب العالمية الأخيرة ومشاكلها كانت أعظم وأعقد من الذيول التى جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وإن هذه الويلات والمشاكل تقتضى إعادة التجربة التى فشلت فى عصبة الأمم المنحلة . ومن ثم ولدت فكرة هيئة الأمم المتحدة ووضع ميثاقها ولوائحها الداخلية على أساس جديد حاول أن يتفادى العقبات التى كانت تعترض دستور عصبة الأمم المنحلة وإجراءاتها الداخلية

ولقد كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن القصور الذى صاحب أعمال الأمم المتحدة فى المجال السياسى وعن المساوئ التى نتجت عن نشاطها مساوئ أصاب العرب منها طرف خطير فى مأساة فلسطين، ولكن هذه المساوئ لم تقض قضاء مبرما على مكانة الأمم المتحدة فى العلاقات الدولية ، ولا تزال لهذه الهيئة أهمية قصوى فى تسيير الشؤون الدولية خيرا أم شرا . والمهم أن لا نحكم على هيئة الأمم المتحدة بصلاح البقاء أم بعدمه.. إنما المهم أن ندرك نواحى الضعف فى الدوافع التى تستند هذه الهيئة إليها

ويطيب لى فى هذه المرحلة من البحث أن أستنجد بطبيب اجتماعى كبير جمع بين الثقافتين الشيوعية والغربية واستطاع أن يعالج السياسة الدولية من زاوية فريدة فى هدوء العالم وثقته وترفعه عن الدجل والتهريج . هذا العالم هو البرفسور برميتيف سوروكون (١) أحد أقطاب الحركة السوفييتية سابقا ورئيس دائرة العلوم الاجتماعية الآن فى جامعة هارفارد كبرى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية

قال البرفسور سوروكن — يجب أن لا ننظر إلى الأمم المتحدة كمحكمة عليا للقانون الدولى ، وهى نظرة يخطئ كثير من الناس فى اللجوء إليها عند معالجة أعمال الأمم المتحدة وما ينتج عنها من ذيول . فلا ميثاق الأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء تعتبر هيئة الأمم محكمة استئناف للعلاقات الدولية وذلك إلى حد ما من اختصاص محكمة العدل العليا فى لاهاى

إنما هيئة الأمم حلقة للدبلوماسية المفتوحة وهى نمط جديد للمفاوضات الدولية التى كانت فى الماضى تجرى بعيدة عن رقابة الصحفيين وعدسات المصورين وأشرطة السينما وعيون الزوار فى قاعات الاجتماع . ومع أن هيئة الأمم لا تقيد الدول الأعضاء بقراراتها وتوصياتها إلا أن فى القصور عن تنفيذ هذه التوصيات والقرارات مسئولية أدبية تؤثر خيرا أو شرا فى انطباقات الرأى العام العالمى عن سلوك الدول الأعضاء وأهمية ذلك فى تقرير سمعتها

(١) يعتبر برميتيف سوروكن من أقطاب الفكر الاجتماعى المعاصر . وهو روسى المولد عالمى الثقافة . اشتغل بالتدريس فى جامعات روسيا القيصرية ثم التحق بالحزب الشيوعى وتوصل الى مكانة سياسية بارزة فى العهد السوفييتى فكان أبرز أعوان كاريفسكى رئيس وزراء روسيا السوفييتية قبل رئاسة ستالين وعضوا فى البرلمان السوفييتى ثم انشق على الشيوعيين الروس لاختلافه فى تفسير الماركسية مع ستالين وحكم عليه بالإعدام ولم ينفذه سوى تلاميذه العديدين ومن بينهم عدد من كبار القوم فى العهد الشيوعى فأبعد عن روسيا القيصرية وجاء الى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٢٣ واشتغل بالتدريس وبرز اسمه كأحد دعائم علم الاجتماع المعاصر . وهو يتولى الآن رئاسة دائرة العلوم الاجتماعية فى جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة . وله حوالى ٥٠ مؤلفا كبيرا فى مختلف الفنات التى يجيدها جادة تامة

الدولية على أساس هذا السلوك وما يستتبع ذلك من علو أو انخفاض فى المكانة المالية للدول وأثر ذلك على نفوذها فى السياسة الدولية وثقة الناس بها فى المعدات الدولية والاتفاقيات التجارية وما إلى ذلك من أوجه النشاط الدولى . ففنلندة مثلا بلد ضعيف الحول لا قيمة له من حيث الأهمية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية . إلا أنه بلد عرف بتقيده بالالتزامات الدولية (سواء داخل المؤسسات العالمية أم خارجها) وترتب عن ذلك أن حظيت فنلندة بسمعة رفيعة فى المجتمع الدولى أكسبها مكانة فريدة فى الجو السياسى من حيث أنها استطاعت أن تحفظ رأسها عاليا فوق الماء رغم أن التيارات القوية تهب عليه من كل طرف - من جارها الاتحاد السوفييتى ومن مغريات مشروع مارشال ودول حلف الأطلنطى ووضعية السياسة الأوروبية والدولية إجمالا . وقد نتج كذلك عن السمعة التى تحظى بها فنلنده أن استطاعت ضمان التبادل التجارى القديم مع الشرق والغرب فى فترة تتوتر فيها العلاقات التجارية توترا شديدا

ولكن هيئة الأمم المتحدة قصرت حتى فى أن تحتفظ بهذه الناحية من أهميتها الدولية — هذه الناحية هى اعتبار جزء كبير من الرأى العام العالمى أن الأمم المتحدة هى « المحكمة العليا للضمير الإنسانى »

فهيئة الأمم مؤلفة من مندوبين يمثلون دولا . وهذا التمثيل يفرض على المندوب أن لا يقيس قضية من القضايا بضميره الخاص أو باجتهاده الشخصى، وإنما عليه أن يتقيد باعتبارات قومية محضة تفرضها عليه المقومات السياسية والاقتصادية والعاطفية وأسس السلوك السياسى الذى تتميز به الدول على بعضها . وهذه الاعتبارات إما أن تكون إطاراً فكريا يستمد منه المندوب الوحى على معالجة قضية من القضايا فى حظيرة الأمم المتحدة بالنفى أم بالإيجاب أم بالامتناع عن التصويت، وإما أن تكون فى شكل تعليمات ترسلها إليه حكومته فى ساعات الفصل وتقيده بشكل قد يوافق ضميره واجتهاده وقد لا يوافق . ويجب أن لا تفسر هذه الإشارة على أنها حط من خلق المندوبين أو انتقاد لأشخاصهم . فالواقع أن من الصعب إن لم يكن من المستحيل على المندوب أن يفرض شخصيته الفردية على الطابع السياسى الذى يلائمه ويهيمن عليه بوصفه ممثلا لحكومة سلوكها السياسى مقيد بعوامل عديدة ومعقدة، وعقدها ناجمة عن شذوذ السياسة وتطور الأوضاع وتيار الحوادث

ولما كان جوهر السلوك فى حظيرة الأمم المتحدة على ما هو عليه من التعقد والتناقض فقد كان من الطبيعى أن يتماحن فى هذا السلوك اتجاهان :

أحدهما يتوخى التقيد بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والأهداف القويمة التى يخدمها ويجعل بذلك هيئة الأمم « محكمة عليا للضمير الإنسانى » . والآخر سعى الدول الأعضاء لتوجيه الأمم المتحدة توجيها يتمشى مع المصلحة الفردية لكل دولة — أو لمجموعة من الدول تتوافق وتتناسق فيها هذه المصالح . وقد ساد الاتجاه الأول فى مستهل عهد الأمم المتحدة فساد « الضمير الإنسانى » فى قضية سوريا ولبنان وفى سعى الاتحاد السوفييتى لقلب الحكم فى إيران بتحويل القطاع الشمالى فى أذربيجان الإيرانية إلى دولة منفصلة عن الدولة الإيرانية المركزية

وما لبث الاتجاه الثانى أن أثبت وجوده قويا فعالا فطوح « بالضمير الإنسانى » وتكتلت الدول ذوات المصالح المشتركة وباع بعض المندوبين والدول الذين يمثلونها ضمائرهم فاتخذوا من القرارات ما يخالف أبسط مبادئ العدالة و « الضمير الإنسانى » كما تشهد بذلك مأساة فلسطين

ولا يزال هذا الاتجاه الثانى سائدا إلى الآن — بعد أن مر فى مرحلة هامة جعلت القول الفصل للكتل الدولية لا للدول الأفراد — وهذا التكتل هو فى الواقع بعث لمبدإ « توازن القوى » الذى أشرنا إليه فى مستهل هذا البحث

فلا غرابة إذن أن يصرح المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا فى افتتاح الدورة الثانية لمجلس الحلف الأطلنطى . « أن الدول الغربية لم تكن راغبة فى الاندفاع فى التسلح (بعد الحرب العالمية الأخيرة) إلا بعد أن اضطرت إلى ذلك لتحفظ ميزان القوى فى حاضر العالم(٢) »

---

(٢) من خطاب المستر إيدن فى دورة مجلس الحلف الأطلنطى الثانية المنعقدة فى روما بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ عن محضر جلسات الدورة

توازن القوى فى هيئة الأمم

جوهر ميثاق الأمم المتحدة هو ضمان التعاون الدولى لصيانة السلم وهو بمعنى آخر اللجوء إلى مبدإ الدفاع المشترك ضد من وما يخل بأمن العالم وسلامته ، فهذا الجوهر إذن على طرف النقيض مع مبدإ « توازن القوى » وقد وجدنا كيف اندفعت الوفود فى هيئة الأمم فى اتجاه التكتل ومعالجة المشاكل والقضايا وصياغة التوصيات والقرارات على ضوء المصلحة المشتركة للدول المتكتلة

وكان من الطبيعى أن يزداد التوتر بين الكتل السياسية داخل هيئة الأمم عاكسا بذلك تيار الحوادث والمشاكل وازدياد التوتر بين المعسكرات السياسية المتطاحنة خارج حظيرة الأمم المتحدة

ولا تسألن من هو الملوم عن ميلاد هذا التوتر — هل هو سوءنية الرأسمالية الأمريكية إزاء الدعوة الشيوعية أم هو طبيعة تعاليم الماركسية وسعيها من وراء الستار — عن طريق الجماعات الشيوعية المنظمة فى كل بلد، فقد تفاعلت فى تيار العلاقات الدولية فى سنوات مابعد الحرب عوامل عديدة أدت إلى نمو سياسة التكتل داخل هيئة الأمم

ووجد كلا الطرفين فى مستهل عهد الأمم المتحدة أن لهذا التكتل أثمانا وشروطا لا تتوفر فى بعض الحالات الهامة . فهيئة الأمم ليست منظمة رأسمالية ولا هى مؤسسة شيوعية . ورغم أن القول الفصل فى أعمالها ونشاطها مقيد باتجاهات الدول الكبرى صاحبة القول الفصل وحق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن ؛ إلا أن للدول الصغرى أكثرية عددية كفيلة بأن تعاكس (الفيتو) وتعاكس الدول الكبرى فى نفوذها فى صياغة القرارات ووضع التوصيات وفى التصويت عليها

وحاضر السلوك السياسى اليوم فى هيئة الأمم المتحدة يشهد بأن الحالات التى استطاعت فيها الدول أن تظفر بأكثرية الأصوات على مشروع من المشروعات أو قرار من القرارات.. هذه الحالات جاءت نتيجة لمساومة مستمرة مع وفود الدول الصغرى — إما فى أروقة هيئة الأمم أو عن طريق البعثات الدبلوماسية فى عواصم الدول وعروشها

ولما كان للكتلة الأنجلوسكسونية نفوذ تقليدى دبلوماسى واقتصادى ، فى كثير من عواصم العالم — نفوذ يفوق نفوذ الاتحاد السوفييتى — فقد كان من المتوقع أن ترجح كفته الكتلة الأنجلوسكسونية على الكتلة السوفييتية

وحشرت الوفود الشيوعية فى ركن ضيق من أركان هيئة الأمم فازداد صراخها واشتد وعيدها وأخذت تعد العدة لمواجهة الموقف بوسائل جديدة بعضها ينفذ داخل هيئة الأمم والبعض الآخر خارجها

ونشطت موسكو فأعادت فى عام ١٩٤٧ تأسيس قيادة الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) بعد أن كان قد وضع على الرف مؤقتا فى سنوات الحرب العالمية الأخيرة ووضعت لهذه القيادة خططا جديدة وأطلق عليها كذلك اسم جديد هو (الكومنفورم) ووجهت موسكو نشاطها توجيها عمليا ، والعقلية الشيوعية عملية إلى أبعد حد ، فعززت روسيا سيطرتها على شرق أوروبا ودبرت انقلابا سياسيا ناجحا فى تشيكوسلوفاكيا وأولت الميدان الصينى اعتبارا خاصا حتى تحقق للشيوعيين الصينيين السيطرة على هذه القارة الصينية الواسعة الأرجاء

وفى حين أن الكتلة السوفيتية فى هيئة الأمم كانت ولا تزال ضعيفة الحول بالمقارنة إلى الكتلة الأنجلوسكسونية أصبحت موسكو بعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا وتوطيد النظام الشيوعى فى الصين زعيمة لكتلة تتساوى فى القوة والنفوذ العالمى مع الكتلة التى تزعمها واشنطون

ومرة أخرى عاد ميزان القوى الدولية إلى نوع من التعادل وأخذت أكثر الدول الصغرى فى آسيا وإفريقيا تعاند شيئا فشيئا فى الانسياق مع الكتلة الأنجلوسكسونية وعجاراتها فى القرارات والتوصيات الخاصة ببعض القضايا الخطرة التى تشغل بها هيئة الأمم وأصبحت المساومة مع الدول الآسيوية فى هيئة الأمم أشد صعوبة مما كانت عليه فى السابق وصاد تفكير هذه الدول اتجاه «الحياد»

(الكلام صلة) نيويورك محمد عليوه